

إشكالية ترجمة النص القانوني: قانون الأسرة الجزائري انموذجا

The Issue of Legal Text Translation Algerian family law as a model

توهامي وسام

جامعة وهران - الجزائر

ouissemtouhami@yahoo.fr

Abstract: Defining the legal term accurately and translating it into another language depends on understanding its position and its counterpart in the legal system to which that term belongs. Accordingly, the translator of legal texts is obliged to add the skill of comparison between the two legal systems to his linguistic and translation skills. This article addresses the problem of the difficulty of translating legal texts in general and Algerian family law in particular. Where does a set of the same questions arise: Who translated Algerian law into French? To whom should the translation of legal texts be entrusted? Is it to graduates of the oath of translation, or to bilingual legislators? We also devoted the second part of this article to the question of the recipient, where do the following questions come to mind: To whom is the French text directed? Is it directed at an Algerian reader of Arabic-Islamic culture who speaks French? Or is it directed at a French reader of Western culture, mostly Christian? Finally, the researcher reached some results, the most important of which are: The necessity of training translators specialized in legal translation in the post-graduation stage. The translator should not be afraid of the excessive use of the borrowing method when there is no equivalent in the target language.

Keywords: Translation of the legal text, Algerian family law, terms of divorce, *Khol'à* and *Tatliq*.

الملخص: إن تحديد المصطلح القانوني بدقة وترجمته إلى لغة أخرى مرهون بفهم موضعه ومقابلة في النظام القانوني الذي ينتمي إليه ذلك المصطلح، وعليه، فترجم النصوص القانونية ملزم بإضافة مهارة المقارنة بين النظامين القانونيين إلى مهاراته اللغوية والترجمية. ويتناول هذا المقال إشكالية صعوبة ترجمة النصوص القانونية بصفة عامة وقانون الأسرة الجزائرية بصفة خاصة، أين تطرح مجموعة من الأسئلة نفسها: من ترجم القانون الجزائري إلى اللغة الفرنسية؟ وإلى من يجب إسناد ترجمة النصوص القانونية؟ هل إلى خريجي أقسم الترجمة أم إلى مشرعين مزدوجي اللغة؟ كما خصصنا الشطر الثاني من هذا المقال إلى مسألة المتلقي، أين تتبادر إلى الذهن الأسئلة التالية: إلى من يوجه النص الفرنسي؟ هل هو موجه إلى قارئ جزائري ذو ثقافة عربية إسلامية ناطق باللغة الفرنسية؟ أم أنه موجه إلى قارئ فرنسي ذو ثقافة غربية، مسيحية في معظم الأحيان؟ وفي الأخير توصل الباحث إلى بعض النتائج، أهمها: ضرورة تكوين مترجمين متخصصين في الترجمة القانونية في مرحلة ما بعد التدرج. وجوب عدم تخوف المترجم من الاستعمال غير المفرط لأسلوب الاقتراض عندما يغيب لا مكافئ في لغة الهدف.

الكلمات المفتاحية: ترجمة النص القانوني، قانون الأسرة الجزائري، مصطلحات طلاق وتطبيق وخلع.

تختلف ترجمة النص القانوني عن باقي أنواع الترجمة الأخرى في أمرين أساسيين هما: النظام القانوني والمصطلح المرتبط بذلك النظام القانوني. فتحديد المصطلح القانوني بدقة وبالتالي ترجمته إل لغة أخرى مرهون بفهم موضعه في النظام القانوني الذي ينتمي إليه ذلك المصطلح، وبما يقابله في النظام القانوني للغة الأخرى.

وعليه فإن مترجم النصوص لقانونية ملزم بأن يضيف إلى مهاراته اللغوية والترجمية مهارة المقارنة بين النظامين القانونيين: النظام القانوني للغة المنقول منها والنظام القانوني للغة المنقول إليها. فكلمة "بكر" على سبيل المثال تعني في الشريعة الإسلامية "الفتاة العزباء التي لم يسبق لها زواج" بعكس كلمة "ثيب".

وللبكر والثيب أحكام مختلفة في الزواج وفق الشريعة الإسلامية كما هو معلوم. وعليه؛ فإنه لا يصح ترجمة هذه الكلمة، عندما ترد في عقد زواج، بـ (Virgin) "عذراء"، ذلك لأن الحالة المدنية للنظام القانوني المنقول إليها - وهي الإنجليزية في هذه الحالة- لا تحتوي على هذا التصنيف، بل على تصنيف قانوني مقابل له، تجانس كلمة "بكر" فيه كلمات مثل (Celibate) أو (unmarried) أو (single).

يمكن أن ندرج الترجمة القانونية ضمن ما أصبح يسمى بالترجمة المتخصصة، ترجمة يشترط أن يكون ممارستها ملها بقواعد الترجمة، ومصطلحات ومفاهيم الحقل المعرفي الذي يترجم منه وإليه، على حد سواء. ويتناول هذا المقال صعوبة ترجمة النصوص القانونية بصفة عامة وقانون الأسرة الجزائرية بصفة خاصة، صعوبة تعود في نظرنا إلى سببين رئيسيين هما:

1- البعد الثقافي والديني بين لغتي الأصل والهدف: فقانون الأسرة الجزائري يستمد أصوله من الشريعة الإسلامية، لذلك يتوجب على كل من يريد ترجمته أن يأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار، ذلك أن الترجمة ليست مجرد الانتقال من لغة لأخرى بل هي وساطة بين ثقافة وأخرى.

« El traductor hace de mediador entre dos culturas, intentando solucionar las incompatibilidades que se interponen en el camino de la transferencia del significado »⁽¹⁾

¹ Morillas, E et Arias, J.P, El papel del traductor. Ediciones Colegio de España, Salamanca, 1997, p137.

2- استعمال مصطلح séparation الذي لا يدل في اللغة الفرنسية، في أي حال من الأحوال، على حل عقد الزواج كما هو الحال بالنسبة لمصطلح خلع في اللغة العربية.
« séparation de fait : situation de deux époux qui vivent séparément sans avoir engagé de procédure de séparation de corps ou de divorce »².

إن الأسئلة التي تطرح نفسها بعد هذه الملاحظات هي: أولاً، من ترجم القانون الجزائري إلى اللغة الفرنسية؟ وإلى من يجب إسناد ترجمة النصوص القانونية؟ هل إلى خريجي أقسام الترجمة أم إلى مشرعين مزدوجي اللغة؟

إذا أخذنا بعين الاعتبار تكوين المترجمين في أقسام الترجمة في الجامعات الجزائرية، سواء تعلق الأمر بمرحلة التدرج أو ما بعد التدرج لجزمنا باستحالة ترجمة هؤلاء الطلبة لمثل هذا النوع من النصوص وهذا لسببين رئيسيين هما:

1- عدام امتلاكهم لمؤهلات وكفاءات ترجمية لازمة لإجراء ترجمة متخصصة علماً بأن الغاية من البرنامج المقرر لتكوينهم هو تكوين مترجمين عاميين 'traducteurs généraliste'.

يبدو أن هذه المشكلة تخص كل الجامعات العربية، على حد تعبير الدكتور محمود فهمي حجازي: "أما المترجمون سواء أكانوا من خريجي كليات الآداب أو غيرها فهم بصفة عامة لم يؤهلوا للترجمة التخصصية فليست هناك برامج للترجمة التخصصية. أما دبلومات الآداب في بعض كليات الآداب فهي برامج عامة تؤهل للترجمة غير التخصصية"³.

2- حصر دراسات ما بعد التدرج في شهادتي الماجستير والدكتوراه، علماً أن التكوين فيها هو تكرين نظري محض، الهدف منه تكوين أساتذة في الترجمة، لا مترجمين متخصصين.

أما إذا أخذنا برأي أولئك الذين يؤمنون بضرورة إسناد ترجمة النصوص القانونية إلى المشرعين مزدوجي اللغة فلن نزيد الطين إلا بلة لأن المشرع وإن كان ملماً بالمصطلح القانوني ومفاهيمه في اللغتين فإنه لن يستطيع بتاتا أن يقوم بدور المترجم لأن الترجمة علم قائم بذاته، له تقنياته وأساليبه يصعب على من لم يدرسها الإحاطة بها.

² <http://droit.Pratique.fr>

³ محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتب غريب، القاهرة، 1993، ص 214.

« Vinay et Darbelnet insistent pour souligner que la traduction pose aussi et surtout des problèmes techniques : « il ne suffit pas d'être bilingue pour s'improviser traducteur »⁴.

نعتقد ان الترجمة المتخصصة عامة والقانونية خاصة يجب ان تخضع لمقاييس وشروط أهمها:

- إدراك من يترجم هذه النصوص لأبجديات الترجمة.
 - إلمامه بأساليب وتقنيات الترجمة في لغتي الأصل والهدف.
 - معرفته لقواعد لإصطلاح والتوليد **Néologie** في اللغتين.
 - تمكنه من الحقل المعرفي الذي يشتغل فيه.
- بم أن المقاييس المذكورة أعلاه لا تتوفر عادة في خريجي أقسام الترجمة ولا في المشرعين مزدوجي اللغة فإننا نقترح ما يلي:

- إما قتح دراسات في الترجمة المتخصصة في طور ما بعد التدرج كما هو الحال بالنسبة لشهادة DESS في بعض الدول الأوروبية، حتى يتمكن الطالب من تنمية رصيده المعرفي والتخصص أكثر في ميدان ما.

- أو إسناد ترجمة النصوص المتخصصة إلى فرق او لجان عمل مشتركة تضم مترجمين ومختصين في الحقل المعرفي المراد ترجمته.

وبما أن العمل ضمن لجان مشتركة ليس بالأمر السهل لأنه يتطلب تنظيما معين وميزانية ضخمة فإننا نفضل الحل الأول الذي يتمثل في تخصيص المترجم.

خصصنا الشطر الثاني من هذا المقال إلى مسألة المتلقي، حيث إنه بمجرد أن نقارن بين المواد 48، 53، 54 من قانون الأسرة الجزائري بترجمتها إلى اللغة الفرنسية يتبادر إلى ذهننا السؤال التالي: إلى من يوجه النص الفرنسي؟ هل هو موجه إلى قارئ جزائري ذو ثقافة عربية إسلامية ناطق باللغة الفرنسية؟ أم أنه موجه إلى قارئ فرنسي ذو ثقافة غربية، مسيحية في معظم الأحيان؟

إذا كانت الترجمة موجهة على قارئ جزائري ذو ثقافة عربية إسلامية، ناطق باللغة الفرنسية، وهو الأرحح، فن حققنا ان نتساءل لماذا وقع المترجم في هذا "الانزلاق الاصطلاحي" عند ترجمته لمصطلحي تطبيق وخلع ولم يبق عليهما باستعماله لأول أسلوب من أساليب الترجمة المباشرة ألا وهو أسلوب الاقتراض، فيترجم بالتالي مصطلح طلاق بـ Divorce ويقترض مصطلح تطبيق

⁴ <http://creoles.free.fr>

(Tatliq) وخلع (Khol'a) لأنه يفترض في القارئ أن يكون على دراية بمعنى ومفهوم هذه المصطلحات.

أما إذا كنت الترجمة موجهة إلى قارئ فرنسي فعوض ن نتحدث عن "انزلاق اصطلاحي" يجدر بنا أن نتحدث عن خطأ في الترجمة لأنه لا يصح ان نترجم خلع بـ séparation لأن مصطلح séparation لا يستعمل في التشريع الفرنسي بمفهوم حل عقد الزواج كما هو الحال بالنسبة لمصطلح خلع في التشريع الجزائري. نفس الشيء بالنسبة لمصطلحي طلاق و تطليق وترجمتهما بـ Divorce لأن التطليق أساسا غير موجود في القانون الفرنسي كما أن المشرع الفرنسي لا يهتم من يطلب حل عقد الزواج بقدر ما يهتم طبيعة وأسباب الطلب، وعليه نجد أن قانون 11 جويلية 1975 يميز بين:

- Le divorce par consentement mutuel.
- Le divorce pour rupture de la vie commune.
- Le divorce pour faute.

بما أنه يتعين على المترجم أن لا يبالغ في استعمال الهوامش بغية الشرح لأن الهامش هو 'عار المترجم'، على حد تعبير جورج موان، وبما أن المترجم مجرد وسيط بين لغتين، وبما أن مصطلحات طلاق و تطليق و خلع لا وجود له في التشريع الفرنسي بنفس الدلالة التي يحملها في التشريع الجزائري، فإننا نعتقد، على عكس لادمبرال، أن الحل الأنسب في حال ترجمة هذه المصطلحات لمترجم فرنسي ذو ثقافة غربية هو استعمال أسلوب الاقتراض بالنسبة للمصطلحات الثلاث.

بعد هذه الملاحظات البسيطة حول إشكالية ترجمة النص القانوني يمكننا أن نستخلص ما

يلي:

- ضرورة تكوين مترجمين متخصصين في الترجمة القانونية في مرحلة ما بعد التدرج.
- وجوب عدم تخوف المترجم من الاستعمال غير المفرط لأسلوب الاقتراض عندما يغيب لمكافئ في لغة الهدف.
- الدراية التامة بالبعد الثقافي في لغتي الأصل والهدف.
- عدم المبالغة في استعمال الهوامش.

قائمة المصادر والمراجع

- [1] علي القاسمي، العلاقة بين علم المصطلح ونظرية الترجمة، مجلة اللسان العربي، العدد 40، ديسمبر 1995.
- [2] محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتب غريب، القاهرة، 1993.
- [3]Ladmiral, J.R, *Traduire : théorème pour la traduction*, Payot, Paris, 1979.
- [4]Morillas, E et Arias, J.P, *El papel del traductor*. Ediciones Colegio de Espagna, Salamanca, 1997.
- [5]<http://creoles.free.fr>
- [6]<http://droit.Pratique.fr>